شبكة "BBC": تيريزا مي تسعى الى تدشين فصل جديد في العلاقات الخليجية

من لندن-البحرين اليوم

قالت شبكة "بي بي سي" الأخبارية إن رئيسة الوزراء البريطانية "تيريزا مي" تسعى الى فتح فصل جديد في العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

واوضحت الشبكة أن مي ستبحث خلال زيارتها الى المنامة تطوير العلاقات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي, في اعقاب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

وبيّنت انها اول رئيس وزراء للملكة المتحدة واول سياسي نسوي تحضر قمة دول مجلس التعاون الخليجي.

وتواجه تيريزا مي انتقادات من جماعات حقوقية على خلفية سعيها لتطوير علاقات المملكة المتحدة مع الدول الخليجية التي ترتكب فيها إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وردّت تيريزا مي على تلك الإنتقادات قائلة" إننا لا نتمسك بقيمنا وبحقوق الإنسان عبر إدارة ظهرنا لها".

ومن المقرر أن تشارك رئيسة الوزراء البريطانية في مأدبة عشاء مع قادة المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان مساء يوم غد الثلاثاء (6 ديسمبر 2016) قبل حضورها جلسة قمة المجلس العامة التي تعقد صباح يوم الأربعاء المقبل في المنامة.

وادّعت مي ان "هناك الكثير مما يمكن فعله معاً, سواء عبر التعاون لمنع وقوع هجمات إرهابية او عبر الاستثمارات الخليجية في مختلف أنحاء المملكة المتحدة أو من خلال الشركات البريطانية التي تساعد دول الخليج على تحقيق رؤية طويلة الأجل للإصلاح".

واعربت عن املها في أن تأذن زيارتها الحالية في فتح فصل جديد من العلاقات بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

ومن المقرر أن تبحث مي مع القادة الخليجيين الوضع في سوريا واليمن والعلاقات مع ايران, وفقا لبيان صادر عن رئاسة الوزراء.

وقالت الشبكة أن مي ستلتقي بشباب بحرانيين لبحث " التقدم الحاصل في الإصلاحات السياسية والإقتصادية في اعقاب الإضطرابات التي إجتاحت البلاد عام 2011 والتي واجهتها السلطات بحملة قمع أثارت إنتقادات".

وردّت مي على من يطالب بعدم السعي لإقامة علاقات تجارية وأمنية مع هذه الدول على خلفية سجلها الحقوقي قائلة" إننا نحقق الكثير عبر تكثيف العلاقات مع هذه الدول والعمل معها من اجل تشجيع ودعم خططها الإصلاحية".

وأضافت "هذه خطة بريطانيا لتصبح قوة خير في العالم وتحافظ في نفس الوقت على سلامة الشعب وتخلق فرصا جديدة للنشاط التجاري".

وتدعي الحكومة البريطانية أنها حدّدت فرصا تجارية بقيمة 30 مليار جنيه للشركات البريطانية عبر 15 قطاعا مختلفا في المنطقة وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة.

يذكر ان منظمات حقوقية وجّهت إنتقادات الى رئيسة الوزراء البريطانية واتهمتها بإدارة ظهرها لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في علاقاتها التجارية مع دول الخليج.